دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية المستدامة لرقي الدول
مع إشارة خاصة للعراق

الباحثان

الأستاذ الدكتور حمزة محمود شمخي
كلية ادارة الاعمال
جامعة البيان
بغداد - العراق

الأستاذ الدكتور عدنان مناتي صالح
كلية ادارة الاعمال
جامعة البيان
بغداد - العراق

المؤتمر العلمي الدولي للتحول الرقمي
وانعكاساته على التنمية المستدامة
جامعة دمشق/كلية الاقتصاد
دمشق / سوريا
للفترة ٢٧-٢٩ مايس٢٠٢٤

المستخلص

يشكل الاقتصاد الرقمي مع التنمية المستدامة ثنائية اقتصادية مبهرة ومهمة في اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية ، فبعد ان ربطت غالبية الدول رقيها الاقتصادي بقدرتها في تحقيق التنمية المستدامة Sustainable Development واهدافها السبعة عشر التي اقرتها المنظمة الاممية والتزمت دول العالم بتحقيقها كاهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية حتى ٢٠٣٠، وجدت ان احد ركائز قدرتها في تحقيق تلك التنمية وضمان تحقيقها هو الاقتصاد الرقمي ، ذلك المتغير المعاصر الذي لعب ولازال دورا في التخفيف او ضمان التكيف مع الصدمات الاقتصادية التي يتعرض لها اقتصاد الدول والقادر على ان يلعب دورا فاعلا في ضمان تحقيق اهداف التنمية المستدامة،حيث تشير الكثير من الدراسات المعاصرة الى ان الاقتصاد الرقمي يلعب دور بالغ التاثير في التنمية المستدامة ولهذا نجد ان اغلب الدول تسابقت في تعزيز احتفاظها بمنظومة متكاملة للاقتصاد الرقمي املا في تحقيق الأهداف الاممية التي حددت مسارا للتنمية المستدامة، حيث أصبحت التقنيات المعاصرة للاتصالات والمعلومات تلعب الدور الأساسى في(القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال المساهمة في زيادة مستوي الكفاءة عبر ثلاث عناصر تقليل التكلفة ،واختصار الوقت وجودة النوعية.

وفق هذا المنظور جاء هذا البحث بمباحثه الاربع ليتناول بالدراسة والتحليل دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية المستدامة لرقي الدول مع إشارة خاصة للعراق.

اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي الوصفي الاستنباطي والذي ينسجم مع طبيعة ومضمون هذا البحث .وعلى ضوء ذلك فقد تكون البحث من اربع مباحث خص الاول منها على منهجية البحث من خلال صياغة مشكلته وتحديد اهدافه وبيان اهميته، مع فرضية محدد وهي (ان الاقتصاد الرقمي يشكل مدخل لدعم التنمية المستدامة من اجل رقي الدول التي تخوض غمار هذه التنمية ومنها العراق اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا). اما المبحث الثاني فقد تناول الاقتصاد الرقمي كمنظومة جديدة لرقي الدول. في حين ركز المبحث الثالث على التنمية المستدامة واهدافها وفق منظور المنظمة الدولية،اما المبحث الرابع فقد تناول بالتحليل دور الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة في العراق وبعض الدول،لينتهي البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

لقد توصل البحث الى حزمة من الاستنتاجات كان من اهمها:

١-ان التنمية المستدامة هي عملية حركية متجددة، تجمع الحاجات الانسانية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) وتاخذ بنظر الاعتبار الحاجات الراهنة دون المساس بحقوق الاجيال اللاحقة ،وعلى الدول وضع الاستراتيجيات الخاصة بذلك وفي مقدمتها مضامين الاقتصاد الرقمي.

٢- ما زال العراق يتسم بالضعف بقواعد الاقتصاد الرقمي، فقد بين مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام ٢٠٢٢ الذي يصدره الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، ان العراق يقع بالمرتبة ١٣ من بين ٢٢ دولة عربية بقيمة مؤشر(٣٣,٦) نقطة ،وضمن المجموعة الثالثة والضعيفة (الدول التي تحتاج تعزيز القدرات).

وسبب ذلك ضعف التعامل مع آليات الاقتصاد الرقمي بشكل عام دون وضع استراتيجيات فاعلة لتعزيز الابتكار والابداع والاتصالات وهو ما أضعف دور الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة في العراق.

٣-تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة العراقية خصوصا الفترة التي سبقت عام ٢٠٢٣ مما اضعف بشكل جلي دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية المستدامة.

كما عرض البحث عدد من التوصيات كان من اهمها:

١-على الحكومة العراقية ان تضع الاستراتيجيات الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة والاعتراف من ان هذه التنمية لم تصل الى المستوى الذي يجب ان تكون.

٢- الاهتمام بجودة النوعية لإنجاز المعاملات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحسين إنتاجية العمالة وزيادة مستويات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية.

٣-تعزيز قواعد الاقتصاد الرقمي وفق محددات الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي.

Absract

The role of the digital economy in supporting the sustainable development of the advancement of countries with special reference to Iraq

Prof: Hamza Mahmoud Shamkhi.
College of Business Administration
Al-Bayan University

Prof : Adnan Mnati Salih
College of Business Administration
Al-Bayan University

A research summary presented to the International Scientific Conference on Digital Transformation and its Implications for Sustainable Development.

Damascus University/Faculty of Economics

27-29 May 2024

The digital economy with sustainable development constitutes an impressive and important economic duality in the economies of developed and developing countries. This was after the majority of countries linked their economic progress to their ability to achieve sustainable development and it's seventeen goals approved by the United Nations. The countries of the world committed to achieving these goals as economic, social and environmental goals until 2030. I found that one of the pillars of its ability to achieve that development and ensure its achievement was the digital economy. That the contemporary variable that has played and is still playing a role in mitigating or ensuring adaptation to the economic shocks, to which the economies of countries are exposed. This is able to play an active role in ensuring the achievement of sustainable development goals, as many contemporary studies indicate that the digital economy plays a very influential role in sustainable development.

For this we find that most countries raced to enhance their retention of an integrated system The digital economy has hoped to achieve the UN goals that have set a path for sustainable development. The contemporary technologies for communication and information have become the main role in the various economic sectors. This is done by contributing to increasing the level of efficiency through three elements of reducing cost, shortening time and quality.

According to this perspective, this research came with its four topics to study and analysis the role of the digital economy in supporting the sustainable development of the advancement of countries with a special reference to Iraq.

The researchers relied on the analytical descriptive deductive method, which is consistent with the nature and content of this research. In light of this, the research consisted of four sections, the first of which was devoted to the research methodology by formulating its problem. Defining its objectives and indicating its importance, with a specific hypothesis, which is (that the digital economy is an entrance to support sustainable development for the advancement of countries that are engaged in this development, including Iraq economically, socially and environmentally).

The second topic dealt with the digital economy as a new system for the advancement of countries.

While the third section focused on sustainable development and its goals according to the perspective of the international organization, while the fourth section analysed the role of the digital economy in sustainable development in Iraq and some other countries. To end the research with conclusions and recommendations.

The research has reached a package of conclusions, the most important of which are:

1- Sustainable development is a dynamic and renewable process, which brings together human needs (economic, social and environmental) and takes into account current needs without prejudice to the rights of subsequent generations. Indicating that countries must develop strategies for this, foremost of which are the contents of the digital economy.

2- Iraq is still characterized by weakness in the rules of the digital economy, as the Arab Digital Economy Index for the year 2022, issued by the Arab Federation for Digital Economy, showed that Iraq is ranked 13th out of 22 Arab countries with an index value of (33.6) points. This shows that Iraq is within the third and weaker group (countries that need to enhance capabilities).

This is due to the weakness of dealing with the mechanisms of the digital economy in general. Without developing effective strategies to promote innovation, creativity and communications, which weakened the role of the digital economy in sustainable development in Iraq.

3- The spread of administrative and financial corruption in the institutions of the Iraqi state, especially the period before 2023, which clearly weakened the role of the digital economy in supporting sustainable development.

The research also presented a number of recommendations, the most important of which were:

1- The Iraqi government must develop effective strategies to achieve sustainable development and recognize that this development has not reached the level it should be.

2- Paying attention to the quality of quality to complete economic, financial and monetary transactions, improve labour productivity and increase levels of competition between economic institutions

3- Strengthening the rules of the digital economy in accordance within the determinants of the Arab Federation for Digital Economy

دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية المستدامة لرقي الدول مع إشارة خاصة للعراق

المقدمة :

يشكل الاقتصاد الرقمي مع التنمية المستدامة ثنائية اقتصادية مبهرة ومهمة في اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية ، فبعد ان عززت الدول اهمية رقيها الاقتصادي بقدرتها في تحقيق التنمية المستدامة Sustainable Development واهدافها السبعة عشر التي اقرتها المنظمة الاممية والتزمت دول العالم بتحقيقها كاهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية حتى ٢٠٣٠، وجدت ان احد ركائز تمكينها في تحقيق تلك الاهداف هو الاقتصاد الرقمي ، ذلك المتغير المعاصر الذي لعب ولازال دورا مهما في التخفيف او ضمان التكيف مع الصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها اقتصاديات الدول،اذ تشير الكثير من الدراسات المعاصرة الى ان الاقتصاد الرقمي يلعب دورا بالغ التاثير في التنمية المستدامة ولهذا نجد ان اغلب الدول تسابقت في تعزيز إحتفاظها بمنظومة متكاملة للاقتصاد الرقمي أملا في تحقيق الأهداف الاممية التي حددت مسار هذه التنمية ، حيث أصبحت التقنيات المعاصرة للاتصالات وتقنية المعلومات تلعب الدور الأساسي في(القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال المساهمة في زيادة مستوى الكفاءة عبر عنصرين أساسيين(تقليل التكلفة ،واختصار الوقت) وجودة النوعية لإنجاز المعاملات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحسين إنتاجية العمالة وزيادة مستويات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية).

المبحث الاول :منهجية البحث:

اولا:مشكلة البحث:

تشكل منظومة الاقتصاد الرقمي وما تحتويه من خدمات رقمية عالية الدقة احد اهم ركائز النمو الاقتصادي للدول بشكل عام وركيزة هامة للتنمية المستدامة بشكل خاص.

لقد حددت مشكلة البحث في ضوء افتقار او عوز الكثير من الدول ومنها العراق وسوريا الى منظومة متكاملة ومتطورة وفاعلة للاقتصاد الرقمي ومثل هذا العوز يقود الى تعثر او تردي في سعي الدول لتحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات والمشكلات التي تواجهها هذه الدول.

ويمكن تجسيد مشكلة البحث في ضوء السؤالين التاليين:

التساؤل الاول: الى اي حد نجحت جهود دول العالم ومنها العراق في توظيف ركائز الاقتصاد الرقمي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

التساؤل الثاني: ماهي التدابير اللازم اتخذها من قبل دول العالم ومنها العراق(لتعظيم الاستفادة من المردود الايجابي للاقتصاد الرقمي في تعزيز التنمية المستدامة) وأهدافها

ثانيا: اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من الدور الكبير الذي يلعبه الاقتصاد الرقمي في(التخفيف او التكيف) مع مختلف الصدمات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم.

كما يعد الاقتصاد الرقمي احد الركائز لتحقيق التنمية المستدامة لضمان الاقتصاد المستدام والحياة الاجتماعية العادلة والبيئة الخضراء.

ثالثا: هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحديد دور آليات الاقتصاد الرقمي فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

كما يهدف إلى صياغة فكرية في تحديد دور منظومة الاقتصاد الرقمى فى تحقيق هذه الاهداف في العراق ،لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام .

رابعا: فرضية البحث:

وفق عنوان البحث ومشكلته واهدافه فقد وضع الباحثان فرضية رئيسية مفادها ،ان الاقتصاد الرقمي يشكل مدخل لدعم التنمية المستدامة من اجل رقي الدول التي تخوض غمار هذه التنمية ومنها العراق اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

خامسا:منهجية البحث:

اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي الوصفي الاستنباطي والذي ينسجم مع طبيعة ومضمون هذا البحث .

وعلى ضوء ذلك فقد تكون البحث من اربع مباحث خص الاول منها لمنهجية البحث من خلال صياغة مشكلته وتحديد اهدافه وبيان اهميته، مع فرضية محدد وهي (ان الاقتصاد الرقمي يشكل مدخل لدعم التنمية المستدامة من اجل رقي الدول التي تخوض غمار هذه التنمية ومنها العراق اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا).

اما المبحث الثاني فقد تناول الاقتصاد الرقمي كمنظومة جديدة لرقي الدول، في حين ركز المبحث الثالث على التنمية المستدامة واهدافها وفق منظور المنظمة الدولية ، اما المبحث الرابع فقد خص الربط بين الاقتصاد الرقمي واثره ف تحقيق اهداف التنمية المستدامة في بعض الدول ومنها العراق ،لينتهي البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الثاني: الاقتصاد الرقمي منظومة جديدة لرقي الدول:

اولا: ماهية الاقتصاد الرقمي:

تشير غالبية الدراسات المعاصرة الى ان الاقتصاد الرقمي يعد(ضرورة يفرضها الواقع الراهن في ظل الحاجة إلى تنويع الاقتصاد للتخفيف من حدة الاثار السلبية للكوارث والأزمات (مصطفى ،٢٠٢٢) بل اصبح قيمة العصر.

فقد ظهر الاقتصاد الرقمي عأم ١٩٩٥ على يد الاداري الكندي (دون تابسكوت) بوصفه ضرورة معاصرة لتنويع الاقتصاد والتخفيف من حدة الاثار السلبية للكوارث والازمات ، وكحل للعديد من (المشكلات الاقتصادية وأمكن الاستفادة من الخصائص التى يتميز هذا الاقتصاد في كافة الدول التى لديها بنية رقمية مكنتها من نمو اقتصادها بشكل متسارع حيث يعمل هذا الاقتصاد على زيادة مستويات المرونة من خلال قدرته على تحقيق نقلة نوعية متسارعة فى الأداء الاقتصادي حيث أسهم في توفير العديد من الوظائف للأجيال الشابة المتزايدة والتى تلتحق بسوق العمل يوميا.(مصطفى ،٢٠٢٢).

لقد بات لزاماً على الدول ضرورة تطوير تقنيات وأساليب تمكنها من تأمين نفاذ أكثر تناسقاً للمعلومات، يوفر لها عدة خيارات فى كل زمان ومكان يضمن لها التكيف مع متغيرات البيئة الدولية من خلال اعتمادها على

الأقتصاد الرقمى الذى أصبح يأخذ مكانته كضرورة حتمية لتنمية اقتصاديات الدول، على اختلاف تكوينها ومستويات تقدمها.

وتشير العديد من الدراسات على ان التغييرات الجوهرية في هيكل الاقتصاد العالمي ،استندت الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وأنتج نوعًا جديدًا من الاقتصاد أصبح يعرف بالاقتصاد الرقمي حيث أصبح المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي لأنه يقوم على المعرفة العلمية(نعمة ،٢٠١٥).

ونتيجة لهذا (التطور أصبح الاقتصاد الرقمي هو القوة الحالية والقادمة لجميع الدول حيث أسهم فى توسع دائرة حجم المعاملات الاقتصادية بين الدول، وأضحى العالم سوق إلكترونية تنافسية واسعة وأصبح مجالاً خصباً أمام الدول للاستفادة منها كوسيلة حديثة لتحقيق معدلات نمو أعلى فى اقتصاديها (حسن،بدون تاريخ).

ثانيا :تعريف الاقتصاد الرقمي:

يقصد بالاقتصاد الرقمي(بأنه اقتصاد قائم على التقنية الرقمية، ويرتكز على عدة مكونات منها: البنية الأساسية التكنولوجية، والأجهزة، والبرمجيات، والشبكات، بالإضافة إلى الآليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية، ومنها التجارة الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية التي تتم بالكامل ، ويؤدي ذلك الى زيادة القيمة المضافة لثروة الفرد والمجتمع والدولة (عماننا ،٢٠٢٣).

ويؤكد تقرير البنك الدولي الصادر عام ٢٠٢٢ بشواهد قوية على أن الاستخدام واسع النطاق للخدمات الرقمية، مثل خدمات الهاتف المحمول والمدفوعات الرقمية، من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي. ويؤكد التقرير أن أحد الأسباب الرئيسية لتعزيز النمو يرجع إلى أن التقنيات الرقمية تساعد على خفض التكلفة المرتفعة للمعلومات والتي تقيد المعاملات الاقتصادية، وأن هذه التكلفة تتراجع عندما يستخدم المزيد من المواطنين هذه التقنيات.

ويشير هذا التقرير إلى أن (الرقمنة الكاملة للاقتصاد يمكن أن ترفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة لا تقل عن ٤٦% على مدى ٣٠ عاماً، أو من حيث القيمة الدولارية لمكاسب طويلة الأجل لا تقل عن ١,٦ تريليون دولار. وتشير التقديرات الواردة في التقرير إلى أنه خلال السنة الأولى، يمكن أن يصل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة إلى ٣٠٠ مليار دولار. وستكون هذه الزيادة أكثر وضوحاً في البلدان الأقل دخلاً في المنطقة (زيادة بنسبة ٧١% على الأقل نظراً لأن المكاسب مدفوعة بسد الفجوة في الحصول على التقنيات الرقمية. فالفجوة في إمكانية الحصول على التمويل أكبر في البلدان ذات الدخل غير المرتفع .

مما سبق يمكن ملاحظة ان تأثيرات الاقتصاد الرقمي على الاقتصاد العالمي تنمو وتتفاعل بسرعة وفق المتغيرات التي يمر بها هذا الاقتصاد، حيث أدى الانتشار السريع للاقتصاد الرقمي إلى تغيرات في العمليات والأنظمة داخل القطاعات الاقتصادية الحالية، من خلال إعادة تشكيل سلوك المستهلك الحالي، و التفاعلات التجارية و نماذج الأعمال، و ظهور عمليات و أنظمة و قطاعات اقتصادية جديدة داخل القطاعات الفردية،حيث أفرز الاقتصاد الرقمي ظهور العديد من الشركات الجديدة المعتمدة على الرقمنة بشكل كامل مثل ، "أوبر" أكبر شركة "سيارات أجرة" في العالم، و"فيسبوك" شركة الوسائط العالمية الأكثر شهرة في العالم، و"علي بابا" أكبر شركة تجزئة في العالم وأكثرها قيمة و"Airbnb "أكبر شركة فنادق في العالم، مما يؤكد أن الاقتصاد الرقمي يمثل دفعة كبيرة للاقتصاد بشكل كبير)(مصطفى ٢٠٢٢).

ثالثا :اهمية الاقتصاد الرقمي :

اصبح للاقتصاد الرقمي اهمية كبيرة (لمختلف الاقتصاديات العالمية، لما له من دور كبير في التخفيف أو التكيف مع مختلف الأزمات والصدمات التي يشهدها العالم بصفة فجائية ، ومنها أزمة كورونا (كوفيد)١٩ ، كما يعتبر كأحد الركائز الضرورية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة للجيل الحالي وللاجيال المستقبلية.(رواتنية،٢٠٢١).

كما أنه بالاقتصاد الرقمي يتم(إعادة تشكيل الصناعات التقليدية وخلق نماذج أعمال لم تكن موجودة من قبل ، مما يحسن من جودة المنتجات و الخدمات المقدمة للعملاء، فضلا عن ذلك يقدم الاقتصاد الرقمي إمكانات هائلة لأصحاب المشاريع المختلفة، كما يقدم ارضية خصبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لتنمية وتطوير أعمالها(الحفناوي،٢٠١٩)

واذا ما تم الاشارة الى الدول العربية يمكن القول ان هذه الدول، تزخر (بقدرات بشرية عالية، وشباب متعلمين، وموارد مالية كثيفة، وموقع جغرافي محوري، من الموارد التي يتيحها الاقتصاد الرقمي لتحويل اقتصاداتها ومجتمعاتها. وقد باتت هذه الضرورة أكثر إلحاحاً اليوم لأن الاقتصاد الرقمي يحوّل العالم والاقتصاد في ظل العولمة من خلال التأثير على سلاسل القيمة العالمية، ما يحتّم على البلدان الحفاظ على موقعها في العالم وتحسينه(الاسكوا،٢٠١٧) .

ومن التجارب العربية هي تجربة مصر حيث عملت الحكومة على تنفيذ آليات التحول إلى الاقتصاد الرقمي من أجل تحقيق التنمية فى القطاعات الاقتصادية ، حيث تم وضع الاقتصاد الرقمي كأحد البنود الهامة في رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك عن طريق تهيئة البيئة التشريعية ودعم البنية التحتية لتوفير المناخ الملائم للاقتصاد الرقمي وتطبيقه فى جميع مجالات الاقتصاد القومي لجذب الكثير من الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي، حيث استهدفت الحكومة معدل نمو مايقارب ٦% خلال العام ٢٠٢٠(يعقوب،٢٠١٩).

رابعا: مقومات الاقتصاد الرقمي :(اسلام اون لاين):

١-البنية التحتية: شبكة الاتصالات الرقمية والإنترنت.

٢-وجود كيانات افتراضية مثل مدرسة، جامعة، شركة، سوق.

٣-المستهلك: بريد إلكتروني، ويب، نقود رقمية، شيكات إلكترونية.

٤-المنشأة: انخفاض التكاليف، غلبة الأصول الفكرية، التعليم والتدريب المستمر.

٥-الأسواق: المنافسة الكاملة، وترك السيادة المطلقة للمستهلك.

٦-الحكومة: الحكومة الإلكترونية.

٧-النظام المصرفي: يتمثل في المصارف الإلكترونية.

٨- التجارة الدولية: تتم التجارة مع مختلف الدول عن طريق التجارة الإلكترونية.

٩- التنمية الاقتصادية: وذلك بمواجهة الفجوة الرقمية.

خامسا : الخصائص الاساسية للاقتصاد الرقمي:

من أهم خصائصه الايجابية:(اسلام اون لاين):

١-السلع الرقمية حيث تتواجد كافة السلع بصورة رقمية.

٢-انتشار المعرفة وتزايدها بصورة هائلة.

٣-توفير المنتجات الذكية.

٤-الأصول الفكرية.

٥-التعلم والتدريب المستمر.

٦- الفكر الشبكي مقابل الفكر الانعزالي.

٧-انتشار وضخامة المعلومات بشكل هائل. ٨-الاجتماع الافتراضي حيث يتم عقد الاجتماعات عبر الإنترنت دون الخروج من المنزل.

٩- الشركة الافتراضية حيث تقوم الشركة بعملها عبر الإنترنت.

١٠- السوق الافتراضية حيث يعرض السوق كل المنتجات وبشكل افتراضي.

١١- الجامعة الافتراضية حيث يتم التعلم عبر الجامعات الافتراضية.

ويختلف الاقتصاد الرقمي الجديد عن الاقتصاد التقليدي بالنقاط الأتية(عمر،٢٠٢١):

١-يعتمد الاقتصاد الرقمي على المعلومات والترابط الفوري في القطاعات الاقتصادية كافة؛

٢-يعتمد الاقتصاد الرقمي على التقنية الحديثة والإبداع الفكري والابتكار ، فيما يعتمد الاقتصاد التقليدي على استغلال الموارد المتاحة؛

٣-لا يمكن نقل ملكية المعرفة في الاقتصاد الرقمي، على خلاف عناصر الإنتاج في الاقتصاد التقليدي؛

٤-إن عنصر الإنتاج في الاقتصاد الرقمي يتمثل في المعرفة، فيما يتمثل في الاقتصاد التقليدي بالعمل ورأس المال؛

٥-إن العاملين في الاقتصاد الرقمي يستعملون الرموز والبرامج، أكثر من الآلات التي يستعملها الاقتصاد التقليدي؛

٦-تعدّ المعرفة سلعة عامة في الاقتصاد الرقمي، بعد اكتشافها وتعميمها ليصبح استعمالها مجانياً، مع تأمين براءات الاختراع وحقوق الملكية والعلامات التجارية، حماية لحق منتج المعرفة، الذي أوجد مجموعة من السلع غير الملموسة كالأفكار والتصميمات والبرامج.

فضلا عن ذلك توجد خصائص سلبية للاقتصاد الرقمي ابرزها:

١-ان عملية توسيع التكنولوجيا بوصفها احدى اسس هذا الاقتصاد تقود الى معدلات بطالة في بعض الانشطة الاقتصادية .

٢-انتشار الانترنيت ووسائل الاتصال السريعة ادى الى تسريع نقل الافكار الجديدة السلبية مثلا اصبحت العائلة اقل تماسكا.

٣-ان العولمة أدت الى دور كبير في سلبية الاقتصاد الرقمي حيث وفرت فرص للمجرمين والتجارة غير المشروعة.

سادسا: تحديات الاقتصاد الرقمي :

أبرز التحديات الرقمية تكمن في الفجوة الرقمية ما بين الواقع والمأمول وفقا لاحتياجات الأفراد والمؤسسات مع مقارنتها بالدول المتقدمة في هذا المجال. كما أن تهديد الخصوصية والجرائم المعلوماتية تعد أحد التحديات والتي تشترك فيها جميع الأعمال القائمة على تكنولوجيا المعلومات لذلك يجب حماية هذا الاقتصاد الرقمي والمعلوماتي بما يضمن سرية البيانات وسلامتها وتوفرها على مدار الساعة. آخر التحديات هو تنظيم هذا العالم الإفتراضي وبيان أسسه وتشريعاته لتحقيق أهدافه المنشودة مع مواكبة التغيرات المتسارعة التي تشهدها مثل هذه المجالات(البار والمرحبي،٢٠١٩).

وابرز هذه التحديات هي(فوزي،٢٠١٧):

١-أنه اقتصاد شبكى وافتراضى؛ حيث يعتمد على تكنولوجيا الإعلام وشبكات والاتصال

يتسم بكونه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة؛ فعلى عكس الموارد الأخرى التى تنفذ من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.

٢-التحول من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية أو الإدارة بدون أوراق كآلية

جديدة للتسجيل والتخزين والاسترجاع ونقل المعلومات، مما يسهل من عملية اتخاذ القرار ويزيد سرعتها.

٣- تحول المنتجات محل المنافسة من منتجات يقوم إنتاجها على المواد الخام إلى منتجات يتعاظم فيها المكون المعرفي والتقني، بمعنى إضافة عنصر

المعلومات إلى جانب عناصر الإنتاج التقليدية والتي تتمثل في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية.

٤- يتسم بالمرونة فى التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التي يتسارع

معدل تغيرها، بالإضافة إلى القدرة على التجديد والابتكار وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة.

سابعا:- مزايا الاقتصاد الرقمي:

تتركز هذه المزايا لمختلف دول العالم بما يلي:

١-تكمن التكلفة الحقيقية في البحث والابتكار، وليس فى الاجهزة والمعدات،

وتتشكل الخبرة التى تأتى من البحث العلمى فى شكل تراكم معرفى يدفع نحو تطوير) الصناعة لزيادة برامج تقنية وتطبيقات حديثة تتميز بالقوة والفاعلية.

٢ .زيادة فرص التعاون بين المؤسسات بوتيرة متسارعة في أشكال شراكة مختلفة أدى إلى ظهور المؤسسات الشبكية بالإضافة إلى تغيير طبيعة العمل وبروز

نماذج عمل جديدة تؤدى إلى زيادة أجور العاملين في هذا القطاع بصورة كبيرة.

٣ .يؤدى الاقتصاد الرقمي إلى نشر المعرفة أو ما يسمى بأقتصاد المعرفة ،ذلك أنه يعتمد على العقول البشرية بشكل رئيسي باعتبارها رأس المال الفكري

والمعرفي وبالتالي يستحدث وظائف جديدة ويوفر العديد من فرص العمل.

٤ .تحسين المراكز التنافسية حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة

)الأنترنت(في تحويل وتغير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة

والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري.

٥ .يعمل على زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي، مما يزيد فرص التجارة الدولية ويسهل الوصول إلى الأسواق العالمية والقطاعات السوقية التي كان من الصعب الوصول إليها.

٦ .يسهل عملية اتخاذ القرارات لما يحققه الاقتصاد الرقمي من سهولة

الحصول على المعلومات، مما يساعد في مهارات إدارة المعلومات على الاستخدام الامثل لها وتوظيفها الخدمة القرارات الاقتصادية في مختلف الدول.

٧-يدعم المؤسسات كافة على الابتكار والتجديد والاستجابة لاحتياجات المستفيدين من الخدمة، مما يعطى المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع حيث تتغير

الصناعة وتتطور المنتجات بطرق جديدة يستفيد منها الزبائن ومقدمو الخدمة على حد سواء، من خلال تحديد المستهلك لمواصفات المنتج الذى يناسبه، والانتقال من الانتاج الكبير إلى الانتاج بحسب الطلب بالنسبة لمقدمي الخدمة.

٨ .أحدث التحول الرقمي تغييرات كبيرة في الاعمال المالية والمحاسبية خاصة المتعلق منها بنظام السداد، فتنفيذ امر إلكتروني يؤدى إلى انجاز العديد من المعاملات مثل التدقيق على ائتمان المشترى، والتدقيق على توفير المنتج، وإرسال التأكيدات على عمليات التدقيق، ومتابعة حسابات السداد والمستحقات وإرسال الفواتير وغيرها.

ومعرفة دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والتعرف على أهم مؤشرات التنمية المستدامة في اليابان، وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها أن الاقتصاد الرقمي ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وأن الاقتصاد الرقمي ساهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، كما ان الاقتصاد الرقمي ساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة وايضا ساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة وفق منظور المنظمة الدولية:

اولا : مضمون التنمية المستدامة:

لم تكن دعوة المنظمة الدولية حول التنمية المستدامة منذ عام ١٩٧٢ في(استكهولم) والعمل من اجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الارض وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار مجرد رغبة ادارية اعلامية ،انما فرضتها مسؤوليتها الاجتماعية والاخلاقية عندما لاحظت ان اغلب حكومات الدول تجاوزت حقوق مواطنيها فساءت استخدام المال العام لديها ووجهته نحو استخدامات طبقية ضيقة او مجالات غير مرتبطة بالتنمية البشرية والاقتصادية او توجهها نحو النزاعات الداخلية مع انتشار ظاهرة الفساد العام دون رقابة، لذلك اعلنت قرارها المهم بعد اجتماع (ريودي جانيرو)عام٢٠١٢ بإعلان التنمية المستدامة Sustainable development واهدافها السبعة عشر عام ٢٠١٥ والتوصية بتحقيقها حتى عام ٢٠٣٠ واستندت تلك الاهداف الى المبادئ المتفق عليها في القرار الاممي بعنوان (المستقبل الذي نصبو اليه).

لقد ربطت دول العالم ، كالتزام اخلاقي مسيرة عملها مع المنظمة الدولية بالسعي لتحقيق تلك الاهداف التي اعلنتها والتي شملت ١٧ هدفا اجتماعيا وانسانيا وفيها من الاهداف الفرعية١٦٩ غاية لتشكل بمجموعها قواعد نبيلة للعمل الاجتماعي والاقتصادي والانساني .

وعلى الرغم من ان تلك الاهداف غير ملزمة للدول قانونا الا (ان الحكومات تأخذ زمام تنفيذها وتضع اطر وطنية لتحقيقها) إرضاء لشعبها اولا وقبول رضا المنظمة الدولية من الناحية الاجتماعية والانسانية ثانيا.

ان الاهداف السبعة عشر وفق تسلسلها من الهدف الاول حتى السابع عشر هي :١- القضاء على الفقر٢– القضاء التام على الجوع٣- الصحة الجيدة والرفاه ٤– التعليم الجيد ٥– المساواة بين الجنسين ٦ – المياه النظيفة والنظافة الصحية٧ – طاقة نظيفة وبأسعار معقولة ٨– العمل اللائق ونمو الاقتصاد ٩– الصناعة والابتكار والبنية التحتية١٠– الحد من أوجه عدم المساواة ١١– مدن ومجتمعات محلية مستدامة ١٢ – الاستهلاك والإنتاج المسؤولان١٣– العمل المناخي١٤– الحياة تحت الماء ١٥– الحياة في البرّ ١٦– السلام والعدالة والمؤسسات القوية ١٧– عقد الشراكة لتحقيق الأهداف.

وتمثل أهداف التنمية المستدامة التزاماً جريء بإنهاء المسيرة التي بدأها العالم مع مطلع الألفية الثالثة لإنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بحلول عام ٢٠٣٠. ويشمل هذا الجهد استهداف الفئات الأكثر ضعفا، وزيادة فرص

الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، ودعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات والكوارث المرتبطة بالمناخ.(برنامج الامم المتحدة الانمائي٢٠٢٤).

ثانيا: العناصر الأساسية للاستدامة:

تتحدد العناصر الاساسية للاستدامة بثلاثة أبعاد مع مراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال،وهذه الابعاد شكلت مثلثا يهدف الى استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة شكلت محور استراتيجيات الدول،هذه الابعاد هي(الاستدامة والتمويل،٢٠١٩):

١- البعد الاقتصادي: ضمان التنمية الاقتصادية، التنافس،النمو الاقتصادي، الإبداع والتنمية الصناعية...الخ.

٢- البعد الاجتماعي: معالجة البطالة، التنمية المحلية والإقليمية، الرعاية الصحية والثروات، الترابط الاجتماعي، توزيع الخدمات...الخ.

٣- البعد البيئي: للحفاظ على جمال الطبيعة، نوعية المياه والهواء والتربة وتغير المناخ، التنوع البيولوجي...الخ.(جمهورية مصر العربية, وزارة البيئة).

ثالثا: المعالم الاساسية للتنمية المستدامة:

يمكن تحديد المعالم الاساسية لمفهوم التنمية المستدامة من خلال مايلي:

١- انها عملية حركية متجددة، تجمع الحاجات الانسانية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) وتاخذ بنظر الاعتبار الحاجات الراهنة دون المساس بحقوق الاجيال اللاحقة.

٢-انهاعملية انسانية بمعنى ان مفتاحها هو(تنمية الانسان).

٣-انها عملية مخططة طويلة الامد تضمن الكفاءة والعدالة في الموازنة بين التراكم والاستهلاك في استخدام الموارد الاقتصادية وفي الحفاظ على البيئة.

٤-انها عملية تستند الى ازاحة القيم والعادات البالية المعطلة للتنمية والى انتشار القيم التي تساعد على خلق التنمية، بمعنى انها تحتاج الى احداث التغيير في مجالات الحياة كافة وذلك من دون ان يفقد الانسان صفاته الجوهرية

٥- انها عملية واعية عقلانية تعتمد فكرة الاستهلاك الرشيد المستدام، بمعنى ان لايمس قدرة الاجيال في المستقبل على تلبية احتياجاتهم.

ورغم كثرة التعريفات للتنمية المستدامة الا ان افضل تعريف لها ذلك الذي ياخذ بالربط بين التكنولوجيا والتنمية المستدامة, فقد أفاض بعض المؤلفين في توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل(تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي(اديب،٢٠٢١).

رابعا:معوقات التنمية المستدامة :

هنالك العديد من التحديات التي ينبغي مواجهتها لتحقيق التنمية المستدامة يمكن ان نحصر اهمها

بإيجاز(الفحل ،٢٠٢٣):

١ -التحديات الاقتصادية المتمثلة بالفقر, وانخفاض الدخل ،وضعف الانجاز في مجالات التعليم

والصحة والتغذية والاسكان ،وضعف الانتاجية والقدرة الابتكارية ،واستنزاف الموارد الطبيعية.

وضعف راس المال المتاح للاستثمار للنهوض بالقطاع الانتاجي ،وانتشار البطالة .

كما تشكل الديون وخدماتها عبئا على اقتصاديات عدد كبير من دول الثالث وتحول دون نجاح الخطط

التنموية المستديمة ،وتؤثر سلبا في مجتمعات تلك الدول .

٢ -التحديات التقنية التي تظهر في تدني مؤشرات البحث والتطوير ،اذ يعد البحث العلمي

والتكنولوجيا المتطورة من العوامل التي تساهم بشكل كبير في التقدم الاقتصادي والاجتماعي

,وذلك للدور الذي تلعبه المعارف العلمية في تحسين القدرات الانتاجية ومن ثم رفع المستويات المعيشية وتقليل نسبة الفقر.

٣ -التحديات البيئية والتي تتمثل في ظاهرة الجفاف والتصحر والندرة في الأرضي الصالحة للزراعة بسبب الظروف المناخية القاسية كالنقص الحاد في الموارد المائية وتلويثها والارتفاع بدرجات

الحرارة ومعدل التبخر وتلوث الهواء وتراكم النفايات ،كما تمثلت في الاستهلاك المفرط للموارد

لذا ظهرت الحاجة الى جعل انماط الاستهلاك اكثر استدامة خاصة في الدول الصناعية التي

تعمل على زيادة الرفاهية بغض النظر عن الآثار السلبية لعملية التطور .

٤ -التحديات الامنية المتمثلة بالارهاب وعلاقته بالجريمة العالمية المنظمة، والمنازعات الدينية

والعرقية والتي تعد من قضايا النزاع المسلح الكبرى .

٥ -التحديات الاجتماعية المتمثلة في انعدام العدالة في توزيع الخدمات المختلفة والعمل على

تحقيق العدالة في توزيع الخدمات ورفع كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية من اجل رفع كفاءة .

المبحث الرابع: التنمية المستدامة ميدان للاقتصاد الرقمي في العراق وبعض الدول:

١- تجارب معاصرة لبعض الدول:

وفقا لطبيعة الاقتصاد الرقمي ودوره في التنمية المستدامة، فان فشله ونجاحه في ذلك انما يعود الى اسباب متداخلة داخلية وخارجية في مقدمتها عوامل سياسية ومؤسسية مرتبطة بطبيعة نظام الحكم بوصفه العامل المركزي في ذلك النجاح او الفشل، فضلا عن عوامل اخرى منها ما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي وأمني ومعرفي.

في هذا الجزء سوف يتم تناول بعض التجارب مثل تجربة كندا والصين وماليزيا وكما يلي:

اولا: تجربة كندا :

بوصف كندا من الدول الرأسمالية المتقدمة وتعد في طليعة الدول التي بادرت الى تحقيق استراتيجية للتنمية المستدامة وذلك منذ عام ١٩٩٠ حيث اصدرت الحكومة خطة كندا الخضراء للبيئة السليمة(الهيتي،٢٠٠٩) ، وتم ذلك بعد ان حققت تنمية اقتصادية واجتماعية ،وكان تركيز الحكومة الكندية عل احد عناصر الاقتصاد الرقمي وهو الابتكار من خلال زيادة ومشاطرة المعرفة وتقديم حوافز وادوات جديدة للتكامل التام في اتخاذ القرارات البيئية والاقتصادية فضلا عن تشكيل شركات جديدة تنسجم مع ذلك.

ثانيا: تجربة الصين:

بوصفها بلدا اشتراكيا، فقد شهدت تحولات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية كبيرة بعد اتباع سياسات الاصلاح والانفتاح منذ عام ١٩٨٦، واعتمادها العلوم والمعرفة التكنولوجية بما يؤدي الى تحويل اقتصادها الى اقتصاد السوق الاشتراكي وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة بمختلف ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ونجاحها في استخدام ادوات الاقتصاد الرقمي بخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنميتها المستدامة حتى اصبحت في طليعة دول العالم اقتصاديا وتكنولوجيا، وامتلكت قدرة تنافسية عالية وحققت معدلات نمو اقتصادي عالي،وكل ذلك يعود الى الاقتصاد الرقمي الذي تم تطبيقه بشكل متميز.

ثالثا: تجربة ماليزيا:

احدى الدول النامية المتميزة نجحت في تحويل اقتصادها النامي الى اقتصاد متقدم من خلال استخدام الاقتصاد الرقمي في مضمار التنمية المستدامة ،بعد ان كانت حتى عقد التسعينات من القرن الماضي تعتمد على الارض والمعادن، وكان مؤسس هذه التنمية الماليزية(مهاتير محمد) وحكومته التي وضعت استراتيجية هذه التنمية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي وسريع .

٢- تجربة العراق:

اولا : الاقتصاد الرقمي في العراق:

يعد العراق في طليعة الدول النامية التي تحتاج الى الاقتصاد الرقمي لتحقيق التنمية المستدامة، وفي حل مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد بذلت جهودا كبيرة لتحقيق هذا المسعى بعد ان شهدت العقود الماضي ظروف غير عادية اخرت التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، كالحروب و الحصار والاحتلال والحرب ضد الارهاب رغم ان العراق يمتلك قاعدة موارد وثروات بشرية وطبيعية غنية خاصة النفط والغاز والمعادن الأخرى فضلا عن الارض الزراعية حيث تشكل هذه الثروات مدخلا اساسيا لبناء وتنمية اقتصاد مستدام ومتنوع وقاعدة صناعية وزراعية متطورة ،وحياة اجتماعية عادلة وبيئة خضراء مستدامة.

ويمكن القول ان المشاهد الاقتصادية السيئة للمجتمع العراقي قد بدأت منذ عام ٢٠٠٣ بعد احتلال العراق من قبل أمريكا وما رافقها من تدمير لبيئته الاقتصادية والتكنولوجية وتسلط هذا الاحتلال بقوانين وتدابير لتحول الاقتصاد من صيغته المركزية الى نظام اقتصاد السوق بالرغم من ان العراق فاقد لمقومات هذا النظام بخاصة وفرة الإنتاج.

وقد حصل تخبط في السياسية الاقتصادية المعتمدة لمعالجة الوضع الاقتصادي، فقد اصبح العراق منفتحا اقتصاديا واستثماريا على العالم بخاصة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فعقدت الحكومة عقود التراخيص للنفط والغاز مع عدد من الشركات الاجنبية، وتم الغاء الضرائب الكمركية على بعض السلع وفتح الحدود امام انسياب مختلف السلع والخدمات واغرقت السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية الرديئة وتفاقمت المشكلات الاقتصادية وغير الاقتصادية في البلاد وتعاظم تدهور القدرة الاقتصادية وتوقفت عملية التنمية بخاصة في قطاع الصناعة التحويلية والزراعة وانتشرت ظاهرة الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة ، وتعمقت المشكلات الاقتصادية وغير الاقتصادية خلال فترة احتلال داعش لمدينة الموصل ومدن اخرى منتصف تموز ٢٠١٤ والتي كان لها تأثير سلبي كبير على موارد البلاد وعملية التنمية .

وبسبب ما اصاب العراق من تباطئ في كل المجالات ادركت الحكومة ان الحل يكمن في الاقتصاد الرقمي والذي ينظر اليه (داعم مهم للدولة في تعزيز الشفافية والإصلاحات المالية والسيطرة على حركة الأموال)الا ان الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق الاقتصاد الرقمي لم تكن بمستوى المرحلة، مما ساعد

لمجموعة من الاسباب والمسائل جعلت منه اقتصادا ضعيفا منها:

١-التردي في تنمية المورد البشري.

٢-ارتهان الاقتصاد العراقي لقطاع النفط الاستخراجي.

٣-تردي مستويات التربية والتعليم بمختلف مراحلة .

٤-الضعف في مسالة التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولم يتم العمل بمسالة الحكومة الالكترونية قبل عام ٢٠١٨.

٥-ضعف التعامل مع اليات الاقتصاد الرقمي والانخفاض الشديد بمستويات الابتكار والابداع الذي اضعف مساهمة الاقتصاد الرقمي في الحياة الاقتصادية وغير الاقتصادية.

٦- ضعف البيئة الاستثمارية في البلاد بسبب ضعف الامن الضامن لجذبها.

٧- تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي والاخلاقي في مؤسسات الدولة مما اضعف بشكل واضح دور الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة .

وتشير الدراسات، ان التطبيقات الفاعلة والمهمة لاستخدام الاقتصاد الرقمي في العراق تتسم بالضعف حيث يشار الى ان حجم الاقتصاد الرقمي في العراق في عام ٢٠٢٢(قدر ٥ مليار دولار امريكي أي ما يعادل (٢-٣%) من إجمالي الناتج المحلي. وعند مقارنة هذه النسبة بالمعدل العالمي والذي يبلغ ١٥,٥٪ ومقدر ان يصل الى ٢٤% من اجمالي الناتج العالمي، و نسبة ٨% في الدول العشرين بواقع ٣,٢ تريليون يورو، نستنتج ان حصة الاقتصاد الرقمي ومساهمته في الاقتصاد العام في العراق ما يزال محدودا متواضعاً نسبياً، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان الاقتصاد العراقي يفتقر الى التنويع ويعتمد بشكل كبير جداً على النفط ،كما يشير الى ذلك الرئيس التنفيذي ومؤسس تطبيق مسواك عمار أمين وهو اكبر تطبيق للتجارة الالكترونية في العراق .

ورغم ذلك لازال العراق يتسم بالضعف بقواعد الاقتصاد الرقمي،فقد بين مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام ٢٠٢٢ الذي يصدره الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي،في دولة الامارات الغربية المتحدة، ان العراق يقع بالمرتبة ١٣ من بين ٢٢ دولة عربية بقيمة مؤشر(٣٣,٦) نقطة ،ويقع في المجموعة الثالثة والضعيفة وهي(الدول التي تحتاج تعزيز القدرات).

ومؤشر الاقتصاد الرقمي العربي هو مؤشر فاعل يعتمد على ستة ابعاد هي:

١-الحكومة الرقمية.

٢- الاسس الرقمية.

٣- الاستعداد الرقمي للمواطن.

٤- الابتكار الرقمي.

٥- الاعمال الرقمية.

٦-التنمية.

بناء على هذه الأبعاد، يقوم مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بتحليل(أداء الدول العربية ويصنفها حسب استعداد كل منها للاقتصاد الرقمي. ويقدم تحليلاً احصائياً لكل دولة يحدد فيها موجهات ومتطلبات النمو الاقتصادي والحوكمة لمواكبة المتغيرات الرقمية وبناء النماذج المستقبلية.

وتساهم كل ركيزة من الركائز في القيمة الإجمالية للمؤشر (من ١٠٠ نقطة) في كل دولة من الدول، وتحدد القيمة الإجمالية للمؤشر ترتيب كل دولة ومكانتها ووضعها في المنطقة العربية ،بالإضافة إلى ذلك، ولأغراض المقارنة، تم مقارنة الدول العربية باستخدام معيار آخر يشمل دولتين هما: سنغافورة وماليزيا. وترجع الأسباب الكامنة في اختيار هاتين الدولتين، نظرًا لنجاح منظومة التحول الرقمي فيهما والاعتراف الدولي الواسع بهما، وباعتبارهما اقتصادات نامية مشابهة للدول العربية).

يقسم المؤشر الدول العربية الى ثلاث مجموعات هي (الدول القائدة) والتي تحقق نتائج فوق مستوى ٦٠ نقطة مقارنة بحوالي ٧٦ نقطة لدول المقارنة المرجعية وهي دول الخليج العربي.

اما المجموعة الثانية فهي(الدول الواعدة) وهي كل من الأردن، والمغرب، وتونس، ومصر، والجزائر، ولبنان، وقد حققت كل تلك الدول نتائج فوق ٤٦ نقطة ودون ٥٨.

في حين تمثل المجموعة الثالثة (دول تحتاج تعزيز القدرات) والتي ضمت كل من وبالترتيب: العراق، وسوريا، واليمن، وجيبوتي، وموريتانيا، والسودان، وليبيا، والقمر المتحدة، والصومال، ثم فلسطين، وحققت هذه المجموعة نتائج ما بين الـ ٢٣ إلى ٣٤ نقطة على مقياس المؤشر.

لقد اتسم العراق بضعف الاقتصاد الرقمي وعدم فاعليته لتحقيق التنمية المستدامة ،سبب ذلك يعود الى ضعف التعامل مع الآليات التكنولوجية والبشرية للاقتصاد الرقمي بشكل عام ودون وضع استراتيجيات فاعلة لتعزيز الابتكار والابداع والاتصالات وهو ما اضعف دور الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة في العراق. وهذا الامر يشير الى حزمة من التحديات يواجهها العراق بشان الاقتصاد الرقمي يمكن عرضها في الاتي:

ثانيا :تحديات الحكومة الرقمية في العراق:

هناك حزمة من التحديات التي تجعل من الحكومة الالكترونية تتسم بالضعف من اهمها (القيسي،٢٠٢٣):

١- محدودية الوصول إلى التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية, في حين هنالك تقدما في زيادة انتشار الإنترنت وتوافر أجهزة مثل الهواتف الذكية، ولا يزال هناك تفاوتات كبيرة في الوصول إلى التكنولوجيا بين المناطق الحضرية والريفية، وكذلك بين المجموعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. لذا يمكن أن تخلق هذه الفجوة الرقمية حواجز أمام اعتماد واستخدام التقنيات الرقمية، مما يعيق قدرة المؤسسات في ايصال خدماتها لباقي شرائح المجتمع.

٢,-التحدي الآخر هو الافتقار إلى المهارات والقوى العاملة الرقمية، إذ إن الوتيرة السريعة للتغير التكنولوجي تعني أن هناك طلبا مستمرا على العمال ذوي الخبرة في التقنيات الناشئة. فضلا عن البيروقراطية لمؤسسات من الدولة الذي يخلق عقبات أمام المشاريع الرقمية.

٣-أمّا أبرز تحدٍ من الممكن أن يواجه العراق بشأن الرقمنة، فهو (الأمن السيبراني) وكيفية المحافظة على خصوصية البيانات الخاصة والعامة للدولة. وأخيراً، تتأثر عملية التحول الرقمي في العراق بالمخاوف الأمنية وخصوصية البيانات مع ازدياد الهجمات السيبرانية وظهور (الإرهاب الالكتروني), سيكون ضمان أمن بيانات الدولة وحمايتها، من مسؤولية السلطات الرسمية مع استمرارها في التحول الرقمي، وضمان الأمن القومي العراقي.

لقد شعرت الحكومة بالمعوقات التي اضعفت من تطبيقات الاقتصاد الرقمي ولذلك لجأت الى مذكرة تفاهم عام ٢٠٢٢ مع برنامج الامم المتحدة الانمائي بخصوص ذلك ، حيث تركز مذكرة التفاهم على تسخير وزيادة إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحديث العمليات والأنظمة الحكومية وتحسين الخدمات للمواطنين وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

وبموجب مذكرة التفاهم، سيتم وضع تقييم للمشهد الرقمي في العراق وخارطة طريق لاحقة للأولويات الرئيسية للتحول الرقمي. كما ستسلط الضوء على إقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص لدعم مشاريع التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية في المستقبل.

وبشكل عام لازال العراق يبتعد عن تحقيق التنمية المستدامة وايضا لا توجد لديه فرص متكاملة لتفعيل الاقتصاد الرقمي ،مما يتطلب جهودا ووضع استراتيجيات عمل فاعلة لذلك ،ومن هذه الاجراءات:

١-تكوين بيئة سياسية وامنية مستقرة ضامنة لهذا الاقتصاد وهذه التنمية.

٢-اعتماد نظم تشريعية مؤسسية تقوم على الشفافية والمسالة والقانون .

٣-بيئة تحتية شبكية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤-وجود بيئة الكترونية في البلاد مفتاحها الحكومة الالكترونية.

٥-تنامي نظم تقويمية للجودة محكمة وصارمة.

٦-تنامي نظم فعالة للبحث والتطوير تقود لتشجيع الابتكار والابداع .

٧-خلق بيئة استثمارية في البلاد جاذبة للاستثمار المحلي والاجنبي.

٨-محاربة ظاهرة الفساد الاداري والمالي بوصفه المعيق الرئيسي للاقتصاد الرقمي.

٩-تنويع البيئة الاقتصادية للناتج المحلي الاجمالي بما يجعل الاقتصاد الرقمي صناعي زراعي متطور.

١٠-تشجيع ودعم القطاع الخاص الفردي والشركات.

١١-القضاء على ظاهرة الاستيراد العشوائي للسلع بما يخدم التنمية.

١٢- بناء منظومة كاملة للنقل البري كالطرق والجسور والمجسرات وسكك الحديد تربط كلفة مناطق العراق

وتشير بعض الدراسات، ايضا بوجود ستة ركائز أساسية لتحقيق رحلة تحول رقمي ناجحة هي (رؤية استراتيجية – البنية التحتية والتكنولوجيا – الموارد البشرية – تجربة العملاء – الأمان والخصوصية – تحليل البيانات)

ثالثا : فرص للتحول إلى الحكومة الرقمية في العراق:

بعد عرض أبرز التحديات التي من الممكن أن تواجه العراق للتحول رقمياً، فإنَّ هذه الميزة (الرقمنة) تقدم أيضا مجموعة من الفرص لتحسين العمليات الحكومية، وتقديم الخدمات ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وتشير بعض الدراسات الى أن المتطلبات الضرورية لرفع استخدام المجتمعات آليات الاقتصاد الرقمي تعتمد على توفر إمكانيات الاتصال من خلال شبكة إنترنت ذات تكلفة مقبولة، ونظم اتصالات مفتوحة وآمنة وذات جودة مناسبة، وهي متطلبات قد يصعب توفرها في مستوى متقدم وموحد بين دول العالم. تدل التجربة التاريخية للدول النامية على استفادتها نسبياً من ظهور الهواتف المحمولة لخصائص بنيتها التحتية، التي امتازت بإنشاء أبراج الاتصالات بسرعة أعلى وتكلفة أقل من نظيرتها في شبكات الهواتف الثابتة، التي واجهت عقبات بيروقراطية وطبوغرافية وتقنية حدت من توسعها وانتشارها(الراجحي،٢٠٢١).التحول للاقتصاد الرقمي ودوره في التنمية الاقتصادية، احمد بن ناصر الراجحي، جريدة مال السعودية،٢٠٢١).

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: الاستنتاجات :

١-ان التنمية المستدامة هي منظومة متكاملة اقتصادية واجتماعية وبيئية تتحقق من خلال الاستثمار الامثل للموارد المتاحة، ولأيمكن تحقيقها الا من خلال استراتيجيات حكومية فاعلة لذلك.

٢-لازال العراق يتسم بضعف الاركان الاساسية للاقتصاد الرقمي وفق مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي وهي:

ا-الحكومة الرقمية و الاسس الرقمية والاستعداد الرقمي للمواطن والابتكار الرقمي والاعمال الرقمية.

٣-وفق الاستنتاج رقم ١ ورقم ٢ اعلاه ،هناك تباعد بين قدرات العراق المعتمدة في الاقتصاد الرقمي وبين القدرة في تحقيق التنمية المستدامة على الاقل خلال السنوات القريبة القادمة.

٤- الشروع بتنمية راس المال البشري في العراق حيث يعد مدخلا فاعلا للاقتصاد الرقمي وللتنمية المستدامة .

٥-تباطئ الانفتاح التكنولوجي للعراق مثل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الانترنيت ما أدى الى تعطل الاقتصاد الرقمي وبالتالي تعطل توجهات الدولة نحو التنمية المستدامة.

٦- لازال العراق يفتقر للعناصر الاساسية للاقتصاد الرقمي وبالتالي يعد هذا الافتقار معطل اساسي للتنمية المستدامة، وخاصة الاخفاق في تنمية العنصر البشري والتكنولوجيا المعاصرة التي تمثل اساس الاقتصاد الرقمي.

٧-ان التنمية المستدامة منظومة تنموية متكاملة لا يمكن تحقيق مضمونها الاقتصادي الا بجهود مماثلة للتنمية الاجتماعية والبيئية.

٨-يشكل الفساد الاداري والمالي والاخلاقي تحديا خطيرا امام استخدام الاقتصاد الرقمي وايضا امام التنمية المستدامة

التوصيات:

١-تاسيس مجلس اعلى للتنمية المستدامة في العراق يتولى شؤون هذه التنمية ووضع الاستراتيجيات الفاعلة لتحقيقها.

٢-انفتاح العراق على التكنولوجيا العالمية المنسجمة مع خصوصيات المجتمع العراقي هو السبيل للتنمية الاقتصاد الرقمي .

٣- وضع الاستراتيجيات الخاصة بمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي وتنمية جوانبها وهي:

ا-الحكومة الرقمية.

ب- الاسس الرقمية.

ج- الاستعداد الرقمي للمواطن.

د- الابتكار الرقمي.

ه- الاعمال الرقمية.

٤-من اجل تمكين دور الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة ،لابد من تعزيز المرتكزات الاساسية للاقتصاد الرقمي، مثل البنية التحتية التكنولوجية، والأجهزة، والبرمجيات، والشبكات، بالضافة إلى أليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية واقتصادية، ومنها التجارة إلكترونية والمعاملات إلكترونية التي تتم بالكامل على شبكة الأنترنت.

٥- تشجيع ودعم الاستثمارات المحلية والاجنبية في القطاعات الاقتصادية بخاصة الصناعة التحويلية-.والزراعة بما يحقق تنويع الاقتصاد العراقي بشكل عام ويؤثر في الاقتصاد الرقمي بشكل خاص.

٦- تشجيع ودعم القطاع الخاص الفردي والشركات بخاصة في الصناعة التحويلية والزراعة بوصف هذا القطاع بوابة الاقتصاد الرقمي وقاعدة التنمية المستدامة.

المراجع:

١- اديب، عبد السلام، ابعاد التنمية المستدامة ،بحث منشور على شبكة الانترنيت.

٢- أمين، عمار، تطبيق مسواك للتجارة الالكترونية في العراق.

٣- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ،الامارات العربية المتحدة .

٤- الامم المتحدة ،الاسكوا، افاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية.٢٠١٨.

٥- برنامج الامم المتحدة الانمائي، مذكرة التفاهم خول الحكومة الالكترونية في العراق، ٢٠٢٢ .

٦-برنامج الامم المتحدة الانمائي٢٠٢٤).

٧- البنك الدولي ،ايجابيات. التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ٢٠٢٢.

٨- البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي في بحث منشور على شبكة عماننا،٢٠٢٣.

٩- التنمية المستدامة، الاستدامة والتمويل، ٢٠١٩ شبكة الانترنيت.

١٠- تعلول، سفيان و الوليد طلحة، صندوق النقد العربي ،اكتوبر ٢٠٢٩.

١١- حداد، رشا حمدي ،أثر تطبيق التحول الرقمي على المراجعة الداخلية وتحقيق الشمول المالي دراسة ميدانية في البنوك المصرية، محلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية العدد٣ المجلد السادس ٢٠٢٢.

١٢- حسن ،محمد زكي، الاقتصاد الرقمي ،مزاياه تحدياته، تطبيقاته، مجلة روح القوانين، المجلد ٣١،العدد٨٥ ،يناير ٢٠١٩، جامعة طنطا.

١٣- الحفناوي, بلال، كيف تواكب التحول الرقمي .

١٤-الراجحي ،احمد بن ناصر، التحول للاقتصاد الرقمي ودوره في التنمية الاقتصادية ،جريدة مال السعودية، ٢٠٢١ .

١٥-فوزي،أماني، المجلة الاجتماعية القومية ،المجلد ٤٥، ٢٠١٧.

١٦- القيسي، احمد محمود، الحكومة الرقمية في العراق ،التحديات والفرص، مركز الدراسات الاستراتيجية، اكتوبر ٢٠٢٣).

١٧- برنامج الامم المتحدة الانمائي،٢٠٢٣ .

١٨- الفحل ،عباس مفرج ،التنمية المستدامة، ابعادها، قياسها، خصائصها مقوماتها، معوقاتها، مجلة دراسات البصرة ،العدد٤٨ السنة الثامنة عشر ،حزيران،٢٠٢٣ ص١٦٧.

١٩-مناتي، عدنان ،دور اقتصاد المعرفة في التنمية المستدامة مع اشارة خاصة للتجربة العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن ،٢٠١٩.

٢٠-منظور الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية،٢٠١٧، بحث منشور على شبكة الانترنيت.

٢١-ماذا تعرف عن الاقتصاد الرقمي مقالة منشورة على شبكة الانترنيت.

٢٢- مصطفى، عبد الرحمن السيد ،دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية،المجلد١٣ العدد٢١ ،مارس٢٠٢٢.

٢٣-متطلبات التحول الرقمي، رؤية الخبراء .

٢٤-الزعبي،لؤي، سمات وخصائص الاقتصاد الرقمي ،بحث منشور على شبكة الانترنيت.٢٠٢٢.

٢٥-الفحل،عباس مفرج، التنمية المستدامة ،ابعادها

،قياسها خصائصها مقوماتها معوقاتها، مجلة دراسات البصرة،العدد٤٨ السنة١٨ حزيران،٢٠٢٣.

٢٦-اللواتية،طاهرة،الاقتصاد الرقمي اولوية ورافد، نوفمبر ٢٠٢٣ بحث على شبكة الانترنيت.

٢٧- نعمه، زينب هادي، تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة (١٩٩٩-٢٠١٣) مع الاشارة للعراق ،اطروحة دكتوراه

كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء،٢٠٢٢.

٢٨- زواتنية، عبد القادر، اهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في ظل جائحة كورونا(كوفيد ١٩) واثره على تحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد١٨ العدد ٢٨ سنة ٢٠٢٢ .

٢٩- عمر،أمينة، الاقتصاد الرقمي، الموسوعة السياسية، ٢٠٢١.